حرف الميم

حرف الميم

ما حُذِف للتّخفيف كان في حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصّل) .

ومن فروعها : أنهم قالوا : ذَلَذِلٌ[١] وَجُنَدِلٌ[٢]، فاجتمع في الكلمة أربع متحرّكات متواليات ، لأن المراد : ذلاذل ، وجنادل ، لكنهم حذفوا الألف منهما تخفيفاً ، وما حذف للتّخفيف كان في حكم المنطوق به .

ومن فروعها : قال ابن فلاح في (المغنى) : أفصح اللّغتين للعرب في حذف الترخيم أن يكون المحذوف مراداً في حكم المنطوق به .

وقال ابن جنّي في (الخصائص[٣]): باب في أن المحذوف إذا

---

(١) في القاموس : « ذلّ » : الذَّلَذِلُ ، والذَّلَذِلةُ بفتح ذالهما الأولى ، ولامهما وكـ «عُلَبِط وعُلَبطة»، وهُدْهدٍ ، وزِبرج : أسافل القميص الطويل .

(٢) جُنَدِل كـ « عُلَبط » : الموضع تجتمع فيه الحجارة ، وقد تفتح جميه . انظر القاموس وانظر : ذلذل ، وجندل في الممتع ١/٦٩ ، وهمع الهوامع ٦/١٣ ، ١٦٦ .

(٣) انظر الخصائص ١/٢٨٤ .

دلّت الدّلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلّا أن يَعْترِض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه .

ومن ذلك :أن ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الغرض،ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول : القِرْطاسَ واللهِ ، أي أصاب القرطاس ، فأصاب الآن في حُكْم الملفوظ به البتّةَ ، وإن لم يوجد في اللّفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللّفظ به،وكذلك قولهم لرجل مُهْوٍ بسيف في يده : زيداً،أي اضْرِبْ زيداً ، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللّفظ به،وكذلك قولهم للقادم من سَفَرَ : خَيْرَ مَقْدَمٍ ،أي قَدِمْت خَيْرَ مَقْدَمٍ ، وقولك : قد مررت برجلٍ إن زيداً وإن عمراً،أي إن كان زيداً وإن كان عمراً ، وقولك للقادم من حجّه : مبرورٌ مأجورٌ أي أنت مبرور مأجورٌ ، ومبروراً مأجوراً .

أي قدمت مبروراً مأجوراً . وكذلك قولهم :

٢٢٨ = *رَسْمِ دار وَقَفْتُ في طَلَلِهِ[1] *

أي ربّ رسم دار وكان رؤية إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خيرٍ عافاك اللّه أي بخير ويحذف الباء / لدّلالة الحال عليها؛ لجَرْي العادة والعُرْف بها . [٢٨٣]

وكذلك قولهم : الّذي ضَرَبْتُ زيدٌ تريد الهاء وتحذفها ، لأن في

(١) تمامه :

*كِدْتُ أقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ *

نسب لجميل . من شواهد الأشموني ٢/٢٣٣ ، واللسان : (جلل) .

الموضع دليلاً عليها .

وعلى نحْوٍ من هذا يتوجّه عندنا قراءة حمزة :﴿ **واتّقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحامِ** ﴾[١] .

ليسَت هذه القراءة عندنا من الإبعاد والضّعف على ما رآه فيها أبو العباس بل الأمر فيها أقرب وأخف وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : لَمْ أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن يكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت : وبالأرحام ، ثم حذفت الباء لتقدّم ذكرها ،كما حُذِفَتْ لتقدّم ذكرها أيضاً في نحو قولك : بمن تَمْرُر امرر، وعلى من تنزل أنزل .

وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته في الحكم له في قوله :

٢٢٩ =وإنِّيَ مِنْ قومٍ بِهِمْ يُتَّقَى الْعِدَا
ورأْبُ الثّأيِ والجانِبُ المتخوَّفُ [٢]

---

(١) النساء /١ ، وقد قرأ بها أيضاً : المطوعي ، وإبراهيم النخعيّ ، وقتادة ، والأعمش .انظر قراءة رقم ١٣٥٨ في معجم القراءات .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢٨٦/١ ، واللسان : رأب ، وانظر ديوانه ٢٩/١ . والمقصود بالجانب المتخوّف : الثغر الذي يخشى أن يدخل منه الأعداء وفي الديوان المتخوَّف بكسر الواو ، والصواب بفتحها،لأن الثغر مكان التخوّف . وفي الخصائص ضبطت الواو بالكسر .

أي وبهم رأبُ الثأي[١] ، فحذف الباء في هذا الموضع ؛ لتقدمها في قوله : بهم يُتّقى العِدا ، وإن كانت حالاهما مختلفين ، ألا ترى أن الباء في قوله : « بهم يُتّقى العدا » منصوبة الموضع ، لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو «يتّقي » كقولك : بالسّيف يضرب زيدٌ .

والباء في قوله : «وبهم رأب الثأي» مرفوعة الموضع عند قوم .

وعلى كُلّ حال فهي متعلقة بمحذوف ، ورافعة للرّأب ـ ونظائر هذا كثيرة ـ كان[٢] حذفُ الباءِ من قوله (والأرحامِ) لمشابهتها الباء في (بِه) موضعاً وحُكْماً أَجْدَرَ .

وقد أجازوا (تبًّا) له ، (وويلٌ) على تقدير : وويلٌ له ، فحذفوها ، وإن كانت اللّام في «تبًّا له» لا ضمير فيها ، وهي متعلّقة بنفس (تَبًّا) مثلها في (هُلَمّ لك) ، وكانت اللّام في (وويلٌ » خبراً ومتعلّقة بمحذوف فيها ضمير .

فإن قلت : فإذا كان المحذوف لدلالة عَلَيْهِ عندك بمنزلة الظّاهر فهل تجيز تُوكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الّذي ضربت زيدٌ ، فتقول : الذي ضربت نَفْسَهُ زيدٌ كما تقول : الذي ضَرَبْتُه نَفْسَه زيدٌ ؟ .

قيل : هذا عندنا غير جائز وليس / ذلك ، لأن المحذوف هنا [٢٨٤]

---

(١) الثـأى : القتل والفساد .

(٢) جواب « وإذا جاز للفرزدق » المتقدّم ذكره .

ليس بمنزلة المُثبت بل لأمرٍ آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض فيه التّخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكّده لنقضْتَ الغرض ، وذلك أن التّوكيد والإسهاب ضِدّ التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحُكْمان فلم يَجُزْ أَنْ يجتمعا ، كما لا يجوز إدغام الملحق نحو : اقعنسس ،لما يحلق فيه من نَقْض الغَرَض .

ومن هذا الباب قولهم : راكب النّاقة طَليحانِ أي راكب النّاقة والناقة ،فحذف المعطوف، لتقدّم ذكر النّاقة الدّالّ عليه . ولما كان المحذوفُ لدليل بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مُثَنًّى .

وقال ابن هشام في (المغنى) : أوّل مَنْ شرط لِلْحَذف أن لا يكون مؤكّداً الأخفش ، فإنه منع في نحو :«الذي رأيت زيد» أن يؤكد العائد المحذوف بقولك : نَفْسَهُ لأن المؤكَّدَ مريدٌ للطول ،والحاذف مريدٌ للاختصار .

وتبعه الفارسِيّ فَرَدّ في كتاب (الإغفال)[1] قَوْلَ الزجاج في « إنّ هذانِ لساحران »[2] إن التّقدير : إنّ هذان لهما ساحران ،

(١) الإغفال: موضوعه تعليق وإصلاح لأخطاء الزجاج في معانيه هذا وقد أخطأ القفطيّ في (إنباه الرواة) ١ / ٢٧٤ حيث ذكر أن لأبي علي الفارسي كتاب « الإغفال » فيما أغفله الزجاجيّ في المعاني ، ولم يتنبه محقق الإنباه لهذا السهو من القفطي ، لأن الإغفال للفارسي فيما أغفله الزجاج لا الزجاجي انظر تحقيق هذا ونسخ الإغفال والحديث عنه في كتاب : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » للمحقق ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) طه / ٦٣ ، وهي قراءة رقم ٥١٩٧ في معجم القراءات ، وقد نسبت إلى نافع وآخرين وقد ضم المعجم تسع قراءات لهذه الآية .

فقال : الحذف والتوكيد باللاّم متنافيان .

وتبع أبا عليّ أبو الفتح فقال في (الخصائص)[١] : لا يجوز : الذي ضَرَبْتُ نَفْسَهُ زَيدٌ كما لا يجوز إدغام نحو : اقعنسس لما فيهما جميعاً مِنْ نَقْضِ الغَرَض .

وتبعهم ابن مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد كضربْت ضَرْبَاً ، لأن المقصود تقوية عامله ،وتقرير معناه والحذْفُ منافٍ لذلك .

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو : مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما، كيف يُنْطق بالتوكيد ؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباي أنفسُهُما . وينصب بتقدير : أعْنيهما .

ووافقهما على ذلك جماعة . واستدلوا بقول العرب :

٢٣٠ = * إنّ محلا وإنّ مُرْتَحلا[٢] *

---

(١) انظر الخصائص ١/٢٨٧

(٢) تمامه :

* وإنّ في السَّفْرِ ما مضى مَهَلا *

من شواهد : سيبويه ١/٢٨٤ ، والمغني ١/٨٧ ، ٢٦٣ ، ٢/٦٧٤ ، ٧٠٠ ، وابن الشجري ١/٣٢٢ ، وابن يعيش ١/١٠٣ ، والخزانة ٤/٣٨١ .

« وإنّ مالاً وإنّ ولداً » ، فحذفوا الخبر مع أنه مؤكّد بإنّ .

وفيه نظرٌ فإنّ المؤكّد نِسْبةُ الخبرِ إلى الاسم لا نَفْس الخبر .

وقال الصّفّار : إنما فَرّ الأخفش من حذف العائد في نحو : [٢٨٥] الذي رأيته / نَفْسَهُ زيدٌ ، لأن المقتضى لحذفه الطّول ، ولهذا لا يحذف في نحو : الذي هو قائم زيدٌ ، فإذا فَرّوا من الطّول فكيف يؤكدون ؟ .

وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما ، لأن المحذوف للدّليل كالثابت .

ولبدر الدّين بن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه .

انتهى ما أورده ابن هشام في (المغنى) .[1] .

والبحث الذي أشار إليه هو ما قال ابن المصنّف في (شرح الألفية) .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إذا كان للفعل مفعولات أقيم مقام الفاعل المفعول المصرّح لفظاً وتقديراً دون المصرّح لفظاً فقط : وكذلك عمل الفرزدق في قوله :

---

(١) انظر المغنى ٢/٦٧٤ .

٢٣١ = * مِنّا الّذِي اخْتِير الرّجالَ سماحةً[1] *

فـأقام المصـرّح وهو الضميـر المسـتـرفي اختيـر ونصب غيـر المصرّح وهو الرّجال .

ولا تحفل بقول من قال : يجوز إقامة أيهما شـئت ، وذلك أن القـاعدة : أنّ المحـذوف المنويّ كـالملفوظ به ، وههنا حـرف الجر المحذوف مرادٌ ، فلو ظهر لم يجز إلاّ إقامة المصرّح ، فكذلك إذا كان مراداً . انتهى .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : أهل الحجاز يحذفون خبر (لا) كثيراً وإنما يحذف للعلم به ، وهومراد ، فهو في حُكْم المنطوق

* * *

(١) تمامه :

* وجوداً إذا هبّ الرّياحُ الزّعازعُ *

من شواهد : سيبويه ١/١٨ ، وابن الشجريّ ١/١٨٦ ، ٣٦٤ ، وابن يعيش ٨/٥١ ، والخزانة ٣/٦٧٢ ، والهمع والدرر رقم٦٣٨ ، وهو مطلع قصيدة للفرزدق بعده :

ومنّـا الذي أعـطى الرسـول عـطيّـةً أُسـاري تميمٍ والعيـونُ دوامـع

ومنها البيت المشهور :

أولئـك آبـائي فجئـني بمثلهِمْ إذا جمعتنـا يـا جريـرُ المجامِـعُ

انظر ديوانه ١/٤١٨ طبع صادر بيروت .

ما كان كالجزء من متعلّقه
لا يجوز تقدمه عليه
كما لا يتقدّم بعض حروف الكلمة عليها

وفيه فروع :

الأول : الصّلة لا تتقدّم على الموصول ولا شيءٌ منها، لأنها بمنزلة الجزء من الموصول .

الثاني : الفاعل لا يتقدم على فعله لأنه كالجزء منه .

الثالث : الصّفة لا تتقدّم على الموصوف ، لأنها من حيث إنّها مكملة له ، ومتممة له أشبهت الجزء منه .

الرابع : المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدّم عليه .

الخامس حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور، فلا يتقدّم عليه المجرور .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : خمسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد : الجارّ والمجرور كالشيء الواحد . والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد . والفعل والفاعل كالشيء الواحد . والصّفة والموصوف / كالشيء الواحد .والصلة والموصول كالشيء الواحد . [٢٨٦]

ما يجوز تعدّدُه وما لا يجوز

فيه فروع :

الأول : خبر المبتدأ وفيه خلاف ، منهم من أجازه مطلقاً ، وبه جزم ابن مالك .

ومنهم من منعه وأوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق إلا أن يريد اتّصافه بذلك في حِينٍ واحدٍ ، فيجوز نحوُ : هذا حُلْوٌ حامِضٌ أي : مزٌّ ، وهذا أعْسر يَسَرٌ[1] ، أي : أضبط ، قال أبو حيان : وهذا اختيار مَنْ عاصرناه من الشّيوخ .

الثاني : الحال وفيه خلاف، قال في (الارتشاف) : ذهب الفارِسِّي وجماعة : إلى أنه لا يجوز تعدّدُه ، ويجعلون نحو قولك : جاء زيد مسرعاً ضاحِكاً الحالَ الأوَّلَ فقط ، وضاحكاً صِفةُ (مُسْرِعاً) أو حالاً من الضمير المستكن .

وذهب ابن جنّي إلى جواز ذلك .

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) : الحال شبيهٌ بالخبر،

---

(١) يقال : « رجُلٌ أعْسَرُ يَسَرٌ » إذا كان يعمل بيديه جميعاً ، ويقال : « امرأةٌ عَسْراءَ يَسَرةٌ » ؟ إذا كانت تعمل بيديها جميعاً .
ولا يقال : « أَعْسَرُ أيسر » للرجل : ولا : « عسراء يسراء » للمرأة ، وعلى هذا كلام العرب . انظر اللسان : « عسر » .

وشبيه بالنّعت فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبرانِ فصاعداً ، أو نعتان فصاعداً ،فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعِداً .

وزعم ابن عصفور : أن فعلاً واحداً لا ينصب أكثر من حال قِياساً على الظروف ، وقال : كما لا يقال : قمت يوم الخميس يوم الجُمعة كذلك لا يقال : جاء زيدٌ ضاحِكاً مُسرِعاً . واستثنى الحال المنصوب بأفعل التفضيل نحو : زيد راكِباً أحسن منه ماشِياً ، قال : فجاز هذا كالظّرف نحو : زيد اليومَ أفضل منه غداً ، وزيد خَلْفك أسرع منه أمامَك، قال : وصحّ هذا في أفعل التفضيل ، لأنه قام مقام فعلين ألا ترى أن معنى قولك : زيد اليوم أفضل منه غداً : زيدٌ يزيد فضله اليوم على فضله غداً .

الثالث : المستثنى والجمهور على أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان .

وأجازه قوم نحو : ما أخذ أحدٌ إلّا زيدٌ دِرْهماً ، وما ضرب القوم إلّا بعضُهم بَعْضاً .

الرابع : الظرف وتعدّده ممتنع بلا خلاف ، فقد اتّفقوا على أن الفعل لا يعمل في ظرفين، لا يقال مثلاً : قمت يوم الجمعة يوم السبت ، لأن وقوع قيام واحد في / يوم الجمعة ويوم السبت محال . [٢٨٧]
وكذا : جلست أمامك خَلْفك لأنّ وقوع جلوس واحد في مكانين

محال ؛ ولهذا قالوا في قوله تعالى : ﴿ ولن يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾[١] : لايصح أن يكون « إذْ » ظرفاً لينفع ، لأنه لا يعمل في ظرفين .

الخامس : النّعت ويجوز تعدّده بلا خلاف .

السادس : عطف البيان ، ذكره الزّمخشريّ في قوله تعالى : ﴿ مَلِك النّاسِ إله النّاس ﴾[٢] : أنهما عطفا بيان لربّ النّاس .

وقال أبو حيان : لا أنقُلُ عن النّحاة شيئاً في عطف البيان ،هل يجوز أن يكرّرَ المعطوف في علم واحد أم لا يجوز ذلك ؟ .

السابع : البدل ، قال أبو حيان في البَحْر : أما بدل البَدَاء عند من أثبته ،فيكرّر فيه الإبدال ،وأما بدل الكُلّ وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نصّ عن أحد مِنَ النّحويين أَعْرِفُه في جواز التّكرار فيها أو منعه إلّا أنّ في كلام بعض أصحابنا ما يدلّ على أن البدل لا يتكرّر .

* * *

مراجعة الأصول

فيها مباحث :

(الأول) : فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع ، قال ابن

---

(١) الزخرف / ٣٩ .

(٢) الناس / ٢ .

جنّي : اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين : أحدهما : إذا احتيج إليه جاز أن يراجع ، والآخر ما لا يمكن مراجعته ، لأنّ العرب انصرفت عنه فَلَمْ تَسْتَعْمِلْهُ .

فالأول منه كالصّرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وَجْهين : فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه .

ومنه إجراء المعتلّ مجرى الصّحيح نحو قوله :

٢٣٢ = لا بارك اللّهُ في الغَوانِي هَلْ
يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنّ مُطَّلَبُ[١]

وبقيّة الباب :

ومنه إظهار التّضعيف كـ « لَحِحَتْ »[٢] عينه ، وضبب[٣] البلد ، وألِلَ[٤] السّقاءُ .وقوله :

٢٣٣ = * الحمد للّه العليِّ الأجلل[٥] *

(١) لابن قيس الرّيات ، ديوانه / ٣ .
من شواهد : سيبويه ٢/٥٩ ، والمحتسب ١/١١١ ، والخصائص ١/٢٦٢ ، ٢/٣٤٧ ، والمنصف ٢/٦٧ ، ٨١ ، وابن الشجري ٢/٢٢٦ .

(٢) لَحِحَتْ عينه كَسَمع : لصقت بالرّمص . انظر همع الهوامع ٥/٢٩ .

(٣) في القاموس : « ضَبب » : أرض ضَبة : كثيرته أي كثيرة الضِّباب .
هذا والضّباب بكسر الضاد : جمع ضَبٌّ .

(٤) ألل السّقاء : فسد ، وتغيرّت رائحته

(٥) سبق ذكره رقم

وبقية الباب ، ومنه قوله :

٢٣٤ = * سَماءُ الإلهِ فوق سَبْعِ سَمائِيا[١] *

ومنه قوله :

٢٣٥ = * أَهْبَى التّراب فوقه إهْبابا[٢] *

وهو كثير .

والثاني : وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة وذلك كالثّلاثي المعتلّ العين نحو : قام وباع ، وخاف ، وهاب ، وطال ، فهذا لا يراجع أصله أبداً ، ألا ترى / أنه لم يأت عنهم في نَثْرٍ [٢٨٨] ولاَ نَظْم شيءٌ منه مُصَحَّحا نحو : قَوِم ولا بَيِع ولا خَوِفَ وكذلك مضارعه نحو : يَقُوم وَيَبِيعُ

فأما ما حكاه بعض الكوفيّين من قولهم : هيُوءَ الرّجل من الهَيْئة فوجْهُه أنه خَرَج مَخْرَج المبالغة فلحق بباب قولهم : قَضُوَ الرجل : إذا جاد قضاؤه ورَمُوَ : إذا جاد رَمْيُهُ .

---

(١) نسب لأميّة بن أبي الصلت . وصدره :

* له ما رأتْ عينُ البصير وَفَوْقَهُ *

ويروى : * فوق ست سمائيا * .

كما ذكر ابن جني عن أبي عليّ . انظر الخصائص ٢١٢/١ .

مّن شواهد : سيبويه ٥٩/٢ ، والمقتضب . ١٤٤/١ ، والخصائص ٢١١/١ ، ٣٤٨/٢ ، والمنصف ٦٦/٢ ، ٦٨ ، والخزانة ١١٨/١ واللسان : « سما » .

(٢) من شواهد : الخصائص ٣٤٨/٢ .

فكما بُنِيَ فَعُل مما لامه ياء كذلك خرج هذا على أصله في فَعُل مما عينَه ياء ، وعلّتهما وجميعاً أن هذا بناء لا يتصرّف لمضارعته ـ بما[1] فيه من المبالغة ـ لباب التعجّب ، ولِنِعْم وبئس .

فلمّا لم يتصرّف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالِفاً للباب ؛ ألا تراهم إنما تحامَوْا أن يبنوا فَعُل مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الأثقل إلى ما هو أثقل منه ، لأنه كان يلزمهم أن يقولوا : بُعْتُ أَبوعُ ، ويَبُوع ، وبُوعا ، وبُوعوا ، وبُوعِي ونحو ذلك من تصاريفه .

وكذلك لو جاء فَعُل مما لامه ياء متصرِّفاً للزم أن يقولوا : رَمُوتُ ، أرَمُو ، وَيَرمُو ان ، وهُنّ يَرمُون ، ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واواً وهي أثقل من الياء .

فأمّا قولهم : لرَمُوَ[2] الرّجل ، فإنه لا يتصرف ، فلا يفارق موضعه هذا ؛ كما لا يتصرّف نعم وبئس فاحْتُمِل ذلك فيه لجُموده عليه ، وأَمْنِهم تعدّيه إلى غيره .

كذلك احْتُمِلَ هَيُوء الرّجل ولم يُعلّ ، لأنه لا يتصرّف لمضارعته

(١) في ط فقط : « لما » مكان : « بما » صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص ٢/٣٤٨ .

(٢) في ط : « رمو » بدون لام صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص في الموضع السّابق .

بالمبالغة فيه بابَ التّعجّب ، ونِعم وبئس . ولو صُرِّف للزم إعلاله وأن يقال : هاء يهوء ؛ فلما لم يتصرف لحق بصحّة الأسماء ، فكما صحّ نحو القَوَد ، والحَوَكَة ، والصّيَد والغيب ، كذلك صحّ هَيُوء الرّجل فاعرفه كماصحّ : ما أطوله وأبيعه ،ونحو ذلك .

ومِمّا لا يراجع باب افتعل إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً ، فإن تاءه تقلب طاء نحو : اصطبر ، واضطرب ، واطّرد واظطلم[1] .

وكذلك إذا كانت دالاً أو ذالاً أو زاياً فإن تاءه تبدل دالاً نحو : ادّلج ، وادّكر ، وازدان .

ولا يجوز خروج هذه التّاء على أصلها . ولم يأت ذلك في نظم ولا نثر . فأمّا ما حكاه خلف من قول بعضهم : التقطت النّوى ، واشتقطته ، واضتقطته فقد يجوز أن تكون الضاد بدلاً [من الشين في اشتقطته ، نعم ويجوز أن تكون بدلاً][2] من اللام في التقطته ، فيترك إبدال التاء طاءً مع الضّاد ليكون ذلك إيذاناً بأنها بدلٌ من اللّام أو الشين[3] فتصحّ التاء مع الضاد كما صحّت مع ما الضّاد بدلٌ منه ./ [٢٨٩]

(١) في ط والنسخ المخطوطة ما عدا نسخة المتحف البريطاني : « وأظلم » بالظاء وفي نسخة المتحف البريطاني ، « واطّلم » بالطاء . صوابه من الخصائص « واظطلم » .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « أوالسين » بالسين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

ونظير ذلك قول الشاعر :

٢٣٦ = يَأرُبّ أَبّازٍ من العُفْر صَدَعْ تقبّض الـذِّئب إليـه واجْتَمَـعْ[1]
لمّـا رأى أن لادَعَـهْ ولا شِبَـعْ مال إلى أرطاة حِقْفٍ فَـالْطَجَـعْ

فأبدل لام (الْطَجَع) من الضّاد ، وأقر الطاء بحالها مع اللّام ليكون ذلك دليلاً على أنها بدل من الضّاد وهذا كصِحة : عَوِر ، لأنه في معنى ما تجب صحته وهو اعْوَرّ .

ومن ذلك : امتناعهم من تصحيح الواو السّاكنة بعد الكسرة ،

(١) ينسب هذا الرجز إلى منظور بن حية الأسدي كما في شواهد الشافية ٤/٢٧٤ .
وهذا الرجز من شواهد : الخصائص ١/٦٣ ، ٢٦٣ ، ٢/٣٥٠ ، ٣/١٦٣ ، والمنصف ٢/٣٢٩، والمحتسب ١/٦٠٧ ، والشافية ٤/٢٧٤ ، والعيني ٤/٥٨٤ ، والتصريح ٢/٣٦٧ ، والأشموني ٤/٢٨٠ ، ٣٣٢ ، وانظر إصلاح المنطق لابن السكيت / ٩٥.وقد ذكر البغدادي في شرح الشافية هذا الرجز فقال : أبز الظبي يأبِز من باب ضرب أي قفز في عَدْوه فهو أَبّاز ، والعُفْر : جمع أعفر وهو الأبيض الذي ليس بشديد البياض . ومن « العفر » : صفة لمجرور رُبّ . وتقبض : جمع قوائمه ليثب على الظبي ، والدّعة : الراحة والسكون . والأرطى : من شجر الرمل ، والواحدة : أرطاة والحِقْف : التلّ المعوج من الرمل . واصطَجع : وضع جنبه بالأرض يقول : لما رأى الذئب أنه لا يشبع من الظبي ولا يدركه ، وقد تعب في طلبه مال إلى الأرطاة فاضطجع عندها . انظر شرح شافية ابن الحاجب ٤/٤٧٤ ـ ٢٧٦ .

ومن تصحيح الياء . السّاكنة بعد الضّمة .

فأما قراءة أبي عمرو في ترك الهمزة « يا صالح ايتنا »[١] بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليها[٢] أن يقول : يا غلامِ اوجل . والفرق بينهما أن صحة الياء في « صالح ايتنا » بعد الضمة له نظير وهو قولهم : قيل وبيع ، فحمل المنفصل على المتصل ، وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة ، فيجوز قياساً عليها يا غلامِ اوجل .

فإن قلت : فإن الضّمة في نحو . قيل وبيع لم تصحّ ، لأنّها اشمام ضمّ للكسرة ، والكسرة في : يا غلامِ اوجل كسرة صريحة[٦] . فهذا فَرْقٌ .

قيل : الضمة في حاء « يا صالح » ضمة بناء فأشبهت ضمّة

---

(١) الأعراف / ٧٧ . وفي هذه الآية ثلاث قراءات :
١ ــ إبدال الهمزة واواً حال الوصل ، وهي قراءة أبي عمرو ، وورش ، والسوسيّ .
٢ ــ قراءة : أوتنا : قراءة عيسى وعاصم الجحدري .
٣ ــ إيتنا بياء غير محدودة حال الابتداء . وهي قراءة ورش .
انظر قراءة رقم ٢٥٩٦ في معجم القراءات ، وعليه فقراءة أبي عمرو إبدال الهمزة واواً ، . أما إبدالها ياء فهي قراءة ورش حال الابتداء .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « عليه » وفي الخصائص : « عليها » وهذا أوضح .

(٣) في ط فقط : « صحيحة » وفي النسخ المخطوطة والخصائص : « صريحة » بالرّاء .

(قيل) من حيث كانت بناء وليس لقولك : (يا غلام آوجل) شبيه فيحمل هذا[1] عليه ، لا كسرة صريحة ولا كسرة مَشُوبةً .

فأما تفاوت ما بين الحركتين في كون أحدهما ضمّة صريحة ، والأخرى ضمة غير صريحة فأمر تَغْتَفِرُ العرب ما هو أعلى وأظهر منه . وذلك أنهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين سالمِ وعالمِ مع قادمِ وظالمِ ، فإذا تسامحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين كان تسامحهم بخلاف الحركتين وحْدَهُما في : « ياصالحُ ايتنا » ، و « قيل » ، و « بيع » أجْدَرَ بالجواز .

فإن قلت : فقد صحّت الواو الساكنة بعد الكسر ، نحو : اجْلوّاذ[2] ، واخْرِوّاط[3] .

قيل : السّاكنة هنا لمّا أدغمت في المتحرّكة فنبا اللسان عنهما جميعاً نَبْوةً واحدة جَرَتا لذلك مجْرَى الواو المتحرّكة بعد الكسرة نحو : طِوَل وحِوَل .

[٢٩٠] وعلى / أن بعضهم قد قال اجليواذاً، فأعَلّ مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف .

ولم يُبدل الواو بعدها لمكان الياء ، إذ كانت هذه الياء غير لازمة

(١) «هذا»: سقطت من ط والنسخ المخطوطة : صوابه من الخصائص .
(٢) في القاموس : الإجلوّاذ : « المضاء والسرعة ، وذهاب المطر » .
(٣) في القاموس: « واخروّط بهم الطريق : طال وامتدّ » .

فجرى ذلك في الصّحة مجرى « ديوان » فيها .

ومن قال : ثِيَرة ، وطِيال فقياس قوله هنا أن يقول : اجليّاذاً فيقلبهما جميعاً ، إذ كانا قد جَرَيا مجرى الواوِ الواحدة المتحرّكة .

فإن قيل : فالحركتان[1] قبل الألفين في : سالِم وقادِم كلتاهما فتحة ، وأنما شِيبتْ إحداهما بشيء من الكسرة ، وليست كذلك الحركتان[2] في حاء (يا صالح) وقاف (قيل) من حيث كانت الحركة في حاء (يا صالح) ضمة البتّة ، وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضّم ، فقد ترى الأصلين هنا مختلفين ، وهما هناك ـ اعني في سالم وقادم ـ متّفقان .

قيل : كيف تصرّفت الحال فالضمة في : (قيل) مشوبة غير مخلّصة كما أن الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصة ، نعم ولو تطعّمت الحركة في قاف (قيل) لوجدت حصّة الضّم فيها أكثر من حصّة الكسر ،وأدونُ أحوالها أن تكون في الذّوق مثلها ، ثم من بعد ذلك ما قدّمناه من اختلاف الألفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما النّاشئة عنهما ، وليست الياء في (قيل) كذلك بل هي ياء مخلصة ، وإن كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلَصة .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : فالحركات . وفي الخصائص (فالحركتان) . وهذا أوضح .

(٢) في الخصائص : « الحركات » .

وسبب ذلك أن الياء الساكنة سائغ غير مستحيل فيها أن تَصِحّ بعد الضمّة المخلَصة فَضْلاً عن الكسرة المشوبة بالضّم ، ألا تراك لا يتعذّر عليك صحّة الياء وانْ أخلصت قبلها الضّمة في نحو : مُيْسِر في اسم الفاعل من أيسر لو تجشّمت إخراجه على الصحّة ، وكذلك لو تجشّمت تصحيح واو مِوْزان قبل القلب ، وإنما ذلك تجشُّم الكُلْفة في إخراج الحرفين مصحّحين غير مُعَلّين .

فأمّا الألف فحديثٌ غير هذا ، ألا ترى أنه ليس في الطّوْق ولا من تحت القدرة صِحّة الألف بعد الضّمة ولا الكسرة ، بل إنما هي تابعة للفتحة قبلها ، فإن صحت الفتحة قبلها صَحّت بعدها ، وإن شيبت الفتحة بالكسرة نُحَى بالألف نحو الياء نحو : سالِم وعالم ، وإن شيبت بالضمة نُحِى بالألف نحو الواو في الصلاة والزكاة وهي ألف التفخيم.فقد بان لك بذلك فرق ما بين الألف وبين الياء والواو / . [٢٩١]

فهذا طَرَفٌ من القول على ما يراجع من الأصول للضّرورة مِمّا يرفض فلا يراجع ، فاعرفه وتَنَبّه لأمثاله فإنها كثيرة . انتهى .

* * *

المبحث الثاني
في مراعاتهم الأصول تارةً وإهمالهم إيّاها أخرَى

عقد له ابن جني باباً بعد الباب الذي تقدّم[١] قال :

فمن الأول قولهم : صُغْتُ الخاتم ، وحُكْتُ الثوب ونحو ذلك .

وذلك أن فَعُلْت ههنا عُدِّيت ، فولا أن أصل هذا فَعَلت ـ بفتح العين ـ لما جاز أن تعمل فَعُلت . ومن ذلك قوله :

٢٣٧ = لِيُبْكَ يزيدُ ضَارِعٌ لخصومةٍ ومُخْتبِط مِمّا تُطِيح الطّوائِحُ[٢]

(١) انظر الخصائص : ٣٥٢/٢ .

(٢) من قصيدة لضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد . ونسبه سيبويه والعيني إلى الحارث بن نهيك .
وهو من شواهد : سيبويه ١٤٥/١ ، ١٨٣ ، والإيضاح للفارسي / ٧٤ والأشموني ، والعيني هامش الأشموني ٤٩/٢ ، والهمع والدرر رقم ٦٣٢ . والمختبط : الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة . وتطيح : من الإطاحة ، وهي الإذهاب والإهلاك . والطوائح : جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع مُلْقِحة ، والقياس : المطاوح والملاقح . انظر الدرر اللوامع .

ألا ترى أن أول البيت مبنّي على اطّراح ذكر الفاعل ، وأنّ آخره قِد عُوود فيه الحديث عن الفاعل ، فإن تقديره فيما بعد : لِيَبْكِه مُخْتَبِط فدل قوله : لِيُبْكَ على ما أراده من قوله : لِيَبْكه . ونحوه قول الله تعالى : ﴿ إن الإنسان خُلِق هلوعاً ﴾[١] ، ﴿ وَخُلِق الإنسانُ ضَعِيفاً ﴾[٢] مع قوله تعالى : ﴿ إقرأ باسْم رَبّك الَّذِي خَلَق ، خلق الإنسان من عَلَق ﴾[٣] ، وقوله : ﴿ خَلق الإنسان علّمه البيان ﴾[٤] وأمثاله كثيرة .

ونحوٌ من البيت قوله تعالى : ﴿ في بُيُوتٍ إذن اللّهُ أن تُرْفع ويُذْكَر فيها اسْمُهُ يُسَبِّح له فيها بالغُدُوِّ والآصال رجالٌ ﴾[٥] أي يُسَبِّح له فيها رِجالٌ .

ومن الأصول المراعاة قولهم : مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ وعَمْراً ، وليس زيد بقائم ولا قاعِداً ، و ﴿ إنا مُنَجُّوك وَأَهلَكَ ﴾[٦] ، وإذا جاز أن تراعى الفروع نحو قوله :

---

(١) المعارج / ١٩ .
(٢) النساء / ٢٨ .
(٣) العلق / ١ ، ٢ .
(٤) الرَّحمن / ٣ ، ٤ .
(٥) النور ٣٦ ، ٣٧ ، ويُسَبَّح بالبناء للمفعول قراءة ابن عامر وعاصم وأبي عمرو ، وشعبة وآخرين . انظر قراءة رقم ٥٨٩٠ في معجم القراءات .
(٦) العنكبوت / ٣٣ .

٢٣٨ = بدا لِي أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جَائِيا[١]

وقــولــه :

٢٣٩ = مَشَائِيمُ ليسوا مُصلحِين عشيرةً ولا نـاعبٍ إلّا بِبَيْنٍ غرابُهـا [٢]

كانت مراجعة الأصول أَوْلى وأَجْدَرَ .

ومن ضد ذلك : هذان ضارباك ، ألا ترى أنـك لو اعتـددت بالنّون المحذوفة لكنت كأنّك قد جمعْتَ بين الزّيادتين المعتقبتين[٣] في آخر الاسم ، وعلى هذا القبيـل[٤] / أكثر الكـلام : أن يعامـل [٢٩٢] الحاضر فيغلّب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه . وهو شاهد لقوة

---

(١) نسب لزهير ، ولصرمة الأنصاري ، ولابن رواحة .
وهو من شواهد : سيبويه ١/٨٣ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٢/٢٧٨ ، والخصـائص ٢/٣٥٣ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١/١٩١ ، ٣٩٥ ، ٢/٥٦٥ ، وابن يعيش ٢/٥٢ ، ٦/٥٦ ، والخـزانـة ٣/٦٦٥ ، والمغنى ١/١٠١ ، ٣١٩ ، ٢/٥١٣ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، ٦٠٨ والـعـيـنـى ٢/٢٦٧ ، ٣/٣٥١ والهمع والدرر رقم ١٦٦٢ .

(٢) نسب إلى الأخوص الرّياحيّ ،
وهو من شواهد : سيبويه ١/٨٣ ، ١٥٤ ، ٤١٨ ، والخصائص ٢/٣٥٤ والإنصـاف ١/١٩٣ ، وابن يعيش ٢/٥٢ ، ٥/٦٨ ، ٧/٥٧ ، ٨/٦٩ ، والـمغـنـى ٢/٥٣١ ، ٦١١ ، والـخـزانـة ٢/١٤٠ ، ٣/٥٠٧ ٦١٣ ، والأشموني ٢/٢٣٥ .

(٣) ي ط : « المتعقبتين » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في الخصائص : « القياس » مكان : القبيل .

إعمال الثاني من الفعلين لقربه[١] وغلبته على إعمال الأول لبعده . ومن ذلك قوله :

٢٤٠ = * وما كُلّ مَنْ وافى مِنًى أنا عارف[٢] *

فيمن نّون وأطلق مع رفع (كلّ) .

ووجه ذلك : أنه إذا رفع كُلًّا فلا بدّ من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير ، وكلّ واحد من التنوين في (عارفٌ) ومدّة الإطلاق في (عارفو) ينا في اجتماعه مع الهاء المرادة المقدّرة ، ألا ترى أنك لو جمعت بينهما فقلت : عارِفنْه أو عارفوه لم يجز شيء من ذينك . وإنما هذا لمعاملة الحاضر واطّراح حُكْم الغائب فاعرفه وقِسهُ فإنه باب واسع .

* * *

(١) في الخصائص : « لقوته » .

(٢) لمزاحم العقيلي ، وصدره :

* وقالوا تعرّفها المنازل من مِنًى *

من شواهد : سيبويه ١/٣٦، ٧٣، والعيني ٢/٩٨، والخصائص ٢/٣٥٤ والمغنى /٧٧٤ ، وشرح شذور الذهب /١٧٣، والتصريح ١/١٩٨ والأشموني ١/٢٤٩ .

المبحث الثالث
في مراجعة الأصل
الأقرب دون الأبعد

قال ابن جنّي [١] هذا موضوع بحث قلّما وقع تفصيله وهو معنًى يجب أن ينبّه عليه، ويحرّر القول فيه .

من ذلك : قولهم في ضمّة الذال من قولك : ما رأيته مذُ اليوم . إنهم يقولون في ذلك: إنهم لمّا حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها ، لكنهم ضموها؛ لأن أصلها الضم في (مُنْذُ) ، كذا [٢] لعمري لكنه الأصل الأقرب ، ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنةً ، وأنها إنما ضُمّت لالتقاء الساكنين إتباعاً لضمة الميم ، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول . فأما ضم ذال (منذُ) فإنما هو [٣] بعد سكونها الأول المقدّر. ويدل على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين

---

(١) انظر الخصائص ٢/٣٤٢ .

(٢) في الخصائص : « وهو هكذا » .

(٣) في الخصائص : « فإنما هو في الرتبة بعد » الخ .

أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في مُذْ وهذا واضح . فضمة الذال إذاً من قولهم : مُذُ اليوم إنما هو ردٌّ الى الأصل الأقرب الذي هو منذ دون الأبعد المقدر الذي هو سكون الذال في مُنْذ قبل أن تحرك[١] .

ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ، لأن الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به ، وإن لم يجر على ألسنتهم استعمالُه ، ألا ترى إلى قولَ سيبويه في سُودَد[٢]: إنه إنما ظهر تضعيفه لأنه ملحق بما لم يجيء ،وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة لفظيّة / [٢٩٣] ومع هذا فلم يظهر ذاك الّذي قدّره ملحقاً هذا به . فلولا أن ما يقوم الدليل عليه مِمّا لم يظهر إلى النّطق به بمنزلة الملفوظ به لما ألحقوا سرْدَدا أو سُودَدا بما لم يفوّهوا به .

ومن ذلك : قولهم : بِعت وقُلت فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد ، لأن أصلهما : فَعَل بفتح العين :بيَعَ وقوَل ، ثم نُقِلا من فَعَل إلى فَعِل وَفَعُل ، ثم قلبت الواو والياء في فعلت أَلِفاً ، فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة ألفاً ولام الفعل فحذفت العين لالتقائهما ، فصار التقدير : [قَلت وَبَعتُ .ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء لأن أصلهما قبل القلب فَعُلت وفَعِلت ، فصارا[٣]] قُلْتُ و بِعْتُ فهذه

(١) في الخصائص : « قبل أن يحرّك فيما بعده » .

(٢) في النسخ المخطوطة وط : « سردد » وفي الخصائص سودد بالواو وفي سيبويه ٢/٤٠١و : سُرْدُدُ وهو موضع . وانظر حاشية الخصائص في التعليق على هذه الصيغة .

(٣) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه والتصويب من الخصائص .

مراجعة أصل إلاَّ أنه ذلك الأصل الأقرب ، لا الأبعد ؛ ألا ترى أن أول أحوال هذه العين في صيغة المثال إنما هو فتحة العين التي أُبدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا : أنهما لمّا أصارتهما الصنعة إلى مطاءا وعطاءا أبدلوا[١] الهمزة على أصل ما في الواحد [من اللام[٢]] وهو الياء في مطيّة وعطيّة . ولعمري إن لا ميهما ياء ان إلاَّ أنك تعلم أن أصل هاتين الياءيْن واوان ، لأنهما في الأصل : مطيَوة وَعَطيوَة ، لأنهما من : مَطَوْتُ وَعَطَوْت ، فأصل الياء فيهما الواو ، ولوحظ ما فيهما من الياء دون الأصل الذي هو الواو رُجوعاً إلى الظاهر الأقرب إليك دون الأول الأبعد عنك ، ففي هذا تقوية لإعمال الثّاني من الفعلين ، لأنه الأقرب ، وليس كذلك صَرْف ما لا ينصرف ، ولا إظهار التضعيف ، لأن هذا هو الأصل الأول على الحقيقة ، وليس وراءه أصل ، هذا أدنى إليك منه كما كان فيما تقدّم .فاعرف الفرق بين ما هو مردودٌ إلى أولَ دونه[٣] ما هو أسبق رُتبةً منه وبين ما يُرَدُّ إلى أولَ ليست وراءه رتبة متقدّمة له .

* * *

(١) في ط : « مطاء ، وعطاء » بدون ألف في آخرهما تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) « من اللام » سقط من ط والنسخ المخطوطة ، وهو في الخصائص .

(٣) في الخصائص : « وراءه » مكان « دونه » .

المبحث الرابع
في مراجعة أصل واستئناف فرع

قال ابن جنّي[١] : اعلم أن كُلّ حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه ، فإنك حينئذ تَرْتَجل له فرعاً ، ولست تراجع به أصْلاً .

ومن ذلك : الألفات غير المنقلبة الواقعة أطرافاً للإلحاق أو [٢٩٤] للتأنيث / أو لغيرهما من الصّيغة لا غير .

فالتي للإلحاق كألف أرْطى[٢] فيمن قال : مأروط[٣] وحَبَنْطي[٤] ، وَدَلَنْظى[٥] والتي للتأنيث كألف سَكْرى ، وَغَضْبى ، وجُمادى .

---

(١) انظر الخصائص ٢ / ٣٤٥

(٢) الأرْطى كما في القاموس : شجر نَوْره كنوْرِ الخِلاف ، وثمره كالعُناب تأكله الإبل غضّة .

(٣) المأروط : المدبوغ بالأرطى كما في القاموس .

(٤) حَبَنْطى : الحبنطى : الممتلىء غيظاً أو بِطنة . والحبنطاة : القصيرة الدميمة .

(٥) الدّلنظى : في القاموس : ادلنظى الماء : تدافع ، وادلنظى : مرّ فاسرع .

والتي للصيغة لا غير كألف ضَبَغْطَرَى [١] ، وقبعثَرَى [٢] وَزِبَعْرَى [٣] ، فمتى احتج إلى تحريك واحدة من هذه الألفات للتّثنية أو الجمع قلبتها ياء فقلت : أرْطَيانِ ، وَحَبَنْطَيان . وكذا الباقي .

فهذه الياء فرْعٌ مرتجل وليست مرَاجعَاً بها أصل ، لأنه ليس واحدة منها منقلبة أصْلاً لا عن ياء ولا غيرها بخلاف الألف المنقلبة كألف مَغْزَى وَمَدْعًى ، لأن هذه منقلبة عن ياءٍ ، منقلبة عن واو في غزوت ودعوت ، وأصلهما مَغْزَوٌ ، ومَدعَوٌ ، فلما وقعت الواو رابعة هكذا قُلِبَت ياء فصارت : مَغْزَيٌ وَمَدْعَيٌ ، ثم قلبت الياء ألفاً فصارت : مَغْزَى وَمَدْعًى فلمّا احتجت إلى تحريك هذه الألف راجعت بها الأصل الأقرب وهو الياء فصارتا ياء في : مَغْزيان وَمَدْعيان .

وقد يكون الحرف منقلباً فتضطر إلى قلبه فلا تردّه إلى أصله الذي كان منقلباًعنه ،وذلك كقولك في حمراء : حمراويّ وحمراوات ، فتقلب الهمزة واواً ، وإن كانت منقلبة عن ألف [التأنيث كالتي في

(١) الضبغطري مقصورة : الرجل الشديد ، والطويل والأحمق ، وكلمة يفزع بها الصبيان ، وما حملته على رأسك ، وجعلت يدك فوقه لئلا يقع ، والضبع أو أنثاها ، وهما ضبغطران ، ورأيت ضبغطرين . انظر القاموس .

(٢) القَبَعْثَر : كَسَفَرْجل : العظيم الخَلْق ، والقبعثري مقصورة : الجمَل العظيم ، والفصيل المهزول . . وجمعه قباعث . وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق ، بل قسم ثالث . انظر القاموس .

(٣) الزّبعري بكسر الزاي وفتح الباء والراء : السيّء الخُلُق والغليظ .

نحو : بُشرَى ، وسكْرى][1] ، وكذلك إذا نسبت إلى شقاوة فقلت : شقاويّ ، فهذه الواو في شقاويّ بدل من همزة مقدّرة ،كأنّك لمّا حذفت الهاء فصارت الواو طرفاً أبدلتها همزة فصارت في التقدير إلى شقاء ، فأبدلت الهمزة واواً فصارت : شقاويّ ، فالواو إذاً في شقاويّ غير الواو في شقاوة ، ولهذا نظائر في العربيّة كثيرة .

ومنها : قولهم في الإضافة[2] إلى عَدُوّة : عَدَوِيّ . وذلك أنك لما حذفت الهاء حذفت لها واو فعولة كما حذفت لحذف تاء حنيفة ياءها ، فصارت في التقدير إلى (عَدُوٍ) ، فأُبدلت من الضّمة كسرة ومن الواو ياء فصارت إلى (عَدِيٍ) فجرت في ذلك مجرى (عَمٍ) فأبدلت من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ، فصارت إلى عَدًا ، كهُدًى ، فأبدلت من الألف واواً لوقوع ياءي الإضافة بعدها فصارت إلى عَدَوِيّ كهُدَوِيّ ، فالواو في: عَدَوِيّ ليست بالواو في عدوّة ، وإنّما هي بدل من ألف بدَلٍ من ياءٍ بَدلٍ من الواو الثّانية في عَدُوّة ،فاعرفه ./ [٢٩٥]

وفي (البسيط) : قيل : إن تعريف ألفاظ التأكيد أجمع وأجمعون وجمعاء وجُمع بالإضافة المقدّرة كسائر أخواتها ، والدليل على ذلك مراجعة الشّاعر للأصل قال :

٢٤١ = * إنّ الخَلِيط باك أَجْمعهُ[3] *

(١) ما بين معقوفين من الخصائص ، وقد سقط من ط والنسخ المخ لوطة .

(٢) تطلق الاضافة أحيانا على النّسب .

(٣) قطعة من بيت لا أعرف له سابقاً ولاحقاً بعد طول بحث ، وهو غير مستقيم الوزن ولعله : * إنّ الخليط بان أجمعُهُ *

فأجمعه تأكيد للضمير في باكٍ[1] .

* * *

مُراعاة الصّورة

قال ابن هشام في (تذَ تـه) : هذا باب ما فعلوه مراعاةً للصُّور .

من ذلك : (الذين) خصّوه بالعاقل لأنه على صورة ما يختّص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون ،وإلا فمفرده (الذي) وهو غير مختص بالعاقل قاله ابن عصفور في (شرح المقرب) .

ومن ذلك : ذو الموصولة أعْربها بعضهم تشبيهاً بذي التي بمعنى صاحب لتعاقبهما في اللّفظ وإن كانت الموصولة فيها مقتضياً للبناء وهو الافتقار للتأصّل .

* * *

معنى النفي مبنيّ على معنى الإيجاب
ما لم يحدُث أمر من خارج

ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في (التّعليقة) : وبني عليها أن (لمّا) لنفي الماضي القريب من الحال لأنها لنفي : « قد فعل » ،

---

(١) لعله : « بان » كما قدّمت.

و « قد فعل » إنما هو للماضي المقرّب من الحال،وأنه يجوز حذف الفعل مع لمّا دون (لَمْ) ، وذلك لأن لمّا نفي : قَد فعل،وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله :

* وكأن قدِ[1] *

وتقديره : وكأنه قدزالت،فجاز أيضاً حذف الفعل مع لمّا حملاً للنفي على الإثبات .

وأمّا (لمْ) فإنما هي نفي : (فَعَل) و (فعل) لا يجوز حذفها لأنه حينئذ يكون سكوتاً وعدم كلام لا حذفاً ، فلمّا لَمْ يُحْذف الفعل في إيجابه لم يُحذف في نفيه .

* * *

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

أزف التّرحّل غير أنّ ركابنا لما تَزُل برحالنا وكأنْ قدِ

والشاهد من قصيدة للنابغة الذبياني ، وهو من شواهد : الخصائص ٢/٣٦١ ، ٣/١٣١ ، وابن يعيش ٨/٥ ، ١١٠ ، وقطر الندى/٢٢٢ ، والخزانة ٣/٢٣٢ ، ٤/٣٦٢ ، ٥٠٥ ، والمغنى١/١٤٨ ،والعينيّ ١/٨٠ ، ٢/٣١٤ ، والأشموني ١/٣١ ، والهمع والدرر رقم ٥٤١ ، ١٢٨٨ .